

ثورة ٢٥ يناير: الأسباب والتداعيات

إعداد

رضوى عبد الفتاح فرج عبدالفتاح

تحت اشراف

د. احمد البيلى  
استاذ علم الاجتماع المساعد  
كلية البنات - جامعه عين شمس

أ.د. سامية قدرى ونيس  
أستاذ علم الاجتماع  
كلية البنات - جامعه عين شمس

## ثورة ٢٥ يناير: الأسباب والتداعيات

## أولاً: مدخل إلى الإشكالية وتساولاتها :

لقد كانت الثورات على مر العصور واحدة من أهم عوامل التغيير الاجتماعي تقوم لأسباب اجتماعية وتدفعها العديد من القوى الاجتماعية والسياسية التي ترى في التغيير أمراً حتمياً، لذلك عندما نتأمل تاريخ الثورات نجد أن أسباب قيام الثورات تكاد تكون متشابهة، ويأتي على رأسها الظلم الاجتماعي، القهر والحرمان، تدني الأوضاع الاقتصادية، الفساد السياسي والتخلف الاقتصادي، فعلى الصعيد العالمي إذا نظرنا إلى الثورة الفرنسية على سبيل المثال سنجد أن لتلك الثورة عدة أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، ولعل من أهم الأسباب الاقتصادية ارتفاع الضرائب واقتصار دفعها على فئة محدودة من أبناء المجتمع (الطبقة العاملة) وسوء الوضع المالي وغيرها من الأسباب الاقتصادية كما كان للأسباب السياسية المتمثلة في النظام السياسي السيئ والمتمثل في الحكم الملكي المطلق المستبد واستغلال إرادة الملك من قبل حاشيته وزوجته وكبار النبلاء ورجال الدين، والحد من نفوذ وسيطرة رجال الكنيسة الذي كان لهم دوراً بارزاً في السيطرة على المجتمع نظراً لقربهم من الملك وحاشيته، أما الأسباب الاجتماعية فتمثلت في تقسيم المجتمع الفرنسي إلى ثلاث طبقات، طبقة الأشراف ويمثلون الطبقة الأولى في النظام الاجتماعي، وطبقة رجال الدين، وكانت تلك الطبقة في غاية الأهمية بالنسبة للنظام الاجتماعي، أما الطبقة الأخيرة فقد كانت الطبقة العاملة، وقد تم فرض الضرائب على هذه الطبقة ولم تطبق تلك الضرائب إلا على هذه الطبقة فقط وذلك بجانب الفقر والحرمان الذي كانت تعاني منه تلك الطبقة ولذلك نجد أنه قد تعددت أسباب قيام الثورة الفرنسية<sup>(١)</sup>.

وإذا انتقلنا إلى مصر سوف نجد أن الثورات عبر العصور قد قامت لأسباب متشابهة أهمها الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتردية، فإذا ما تأملنا الثورات في العصر الحديث يمكننا الإشارة إلى أهم ثورتين وهما ثوره ١٩١٩، وثورته ١٩٥٢. فقد قامت الأولى لأسباب سياسية تمثلت في اعتقال الزعيم سعد زغلول وأعضاء الوفد وإصدار الأحكام العرفية والتخلص من الاستعمار البريطاني وتغلغل الاحتلال البريطاني في شؤون الدولة بالإضافة إلى إلغاء الدستور وفرض الأحكام العرفية<sup>(٢)</sup> ولم تنحصر أسباب قيام تلك الثورة في الأسباب السياسية فقط بل امتدت جذورها لتشمل النواحي الاقتصادية حيث ازداد النفوذ الأجنبي في البنوك والمصانع وهبوط سعر القطن الذي كان يمثل عصب الاقتصاد المصري وبدأت الحكومة في فرض الضرائب الباهظة واستعمال القوة في جمعها<sup>٣</sup>، وعلى الرغم من تدني الأوضاع السياسية والاقتصادية إلا أنه حدثت نهضة أدبية وعلمية وإرسال البعثات العلمية للخارج مما جعل المجتمع على دراية أكثر مما ترتب عليه سخطه على النظم الاستعمارية<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> - حسن جلال ، الثورة الفرنسية ،سلسلة المعارف العامه ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ص٣:٢

<sup>٢</sup> - عبد الرحمن الرفاعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ثوره ١٩١٩ ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٧ ص٣٥٦ .

<sup>٣</sup> عبد الرحمن الرفاعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ثوره ١٩١٩ ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٧ ص٨٧

<sup>٤</sup> عبد الرحمن الرفاعي ، المرجع السابق ص١٠٦:١٠٨ .

أما ثوره ٢٣ يوليو والتي تعد من أهم الثورات في تاريخنا المعاصر فقد قامت لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية حيث تمثلت الأسباب السياسية في استمرار الاحتلال البريطاني وتدخله في شؤون مصر وفساد النظام الملكي في الاستبداد بالحكم<sup>(٥)</sup>. أما الأسباب الاقتصادية فقد تمثلت في سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية في مصر قبل الثورة مما أدى إلى خلل واضح في توزيع الأراضي الزراعية وأصبحت الأغلبية من الفلاحين المعدمين، واضطروا إلى العمل كمستأجرين صغار أو عمال زراعيين يعانون من الفقر والحاجة ولم يكن للعمال حقوق تحميهم من استبداد وتحكم أصحاب الأعمال، وإذا انتقلنا إلى الأسباب الاجتماعية التي أدت أيضًا إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو فكان لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية أثر بالغ في تدهور الحياة الاجتماعية، كما كان لظاهرة الإقطاع وسوء توزيع الأراضي الزراعية دور في جعل فئة صغيرة تملك وتستبد مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفقر والجهل والمرض لذلك فقد تضافرت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القيام بثورة ٢٣ يوليو.<sup>٦</sup>

أما ثورة ٢٥ يناير فقد جاءت أيضًا لأسباب مختلفة تضافرت فيها العوامل السياسية الاقتصادية والاجتماعية، فإذا نظرنا إلى طبيعة الأوضاع السياسية نجد هيمنة الدولة على الحياة السياسية وسيطرة رجال الأعمال على السلطة والسيطرة على مؤسسات الدولة وإضعاف دور الأحزاب وسيطرة الحزب الحاكم (الحزب الوطني) على الحياة الحزبية في مصر، أما الأوضاع الاقتصادية فنجد ارتفاع معدلات الفقر وارتفاع معدل التضخم وغلاء الأسعار مما ترتب عليه سوء الأوضاع الاجتماعية من انتشار البطالة وارتفاع نسبة العنوسة وارتفاع سن الزواج وانتشار العشوائيات وكلها عوامل عجلت بقيام الثورة وسعى بعض القوى الشعبية إلى التغيير.<sup>٧</sup>

هذا عن الأسباب التي تدفع إلى الثورة، أما عن القوى التي دفعت إلى هذه الثورات فهي أيضًا مختلفة، ففي ثورة ١٩١٩ قامت بقيادة الزعيم سعد زغلول ومشاركة جميع طوائف الشعب المصري بداية من طلبة الجامعة والعمال والتجار والفلاحين، أما ثورة ٢٣ يوليو فقد كان الجناح العسكري للطبقة الوسطى متمثلًا في الضباط الأحرار هو المحرك الرئيسي لثورة ٢٣ يوليو، أما ثورة ٢٥ يناير فقد دفعتها قوى عديدة مختلفة عن سابقتها، فقد دفعتها قوى سياسية متمثلة في الحركات الشبابية الاحتجاجية، والأحزاب السياسية التي أحدثت حراكًا سياسيًا داخل المجتمع المصري، بالإضافة إلى قوى دينية نمت خلال الربع الأخير من القرن العشرين إلى جانب قوى مدنية من فقراء الحضر الذين عانوا من سوء الأوضاع الاقتصادية فخرجوا إلى الشوارع وافتروشوها بالإضافة إلى الدور الذي لعبته مؤسسات المجتمع المدني والتي أسهمت بدورها في هذا الحراك.

ومن هنا تسعى الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على الأسباب المؤدية إلى ثورة ٢٥ يناير وكذلك النتائج المترتبة عليها، وتحققًا لذلك يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما طبيعة السياق الاجتماعي المصري قبيل ٢٥ يناير الذي أفرز الثورة؟

- ما خريطة القوى الاجتماعية والسياسية في مصر قبل الثورة؟

٥ رؤوف عباس حامد، أربعون عاما على ثورة يوليو (دراسة تاريخية)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢، ص 11

٦ بكر القباني، ثورة ٢٣ يوليو أصول العمل الثوري المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، د. ت، ص ١٣١:١٤٠  
٧ ياسمين أحمد محمود، مداخل تفسير الظاهرة الثورية، رساله ماجستير، جامعه القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ٢٠١٦ ص ٩٥

- ما النتائج المترتبة على ثورة ٢٥ يناير ؟

ثانياً : مفاهيم الدراسة:

**المقصود بالثورة :**

يمكن أن نضع تعريف للثورة بأنها خروج الشعب عن الوضع المألوف ومحاولة إسقاط السلطة السياسية والنظام الحاكم بهدف إحداث تغيير في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الدولة.

**المقصود بالقوى الاجتماعية :**

يمكن تعريف القوى الاجتماعية إجرائياً بأنها: تلك الفئات التي تمثل القوى الدافعة لثورة ٢٥ يناير من الحركات الشبابية والاجتماعية، الجماعات الدينية، النقابات، الأحزاب إلى جانب قوى الشارع والتي دفعت إلى الثورة المصرية .

**ثالثاً : منهج الدراسة :**

تم الاستعانة بالمنهج التاريخي حيث أنه يتيح للباحث جمع أكبر قدر ممكن من المصادر والمراجع التي تساعد الباحث في فهم وادراك مشكلة بحثه كما يتميز المنهج التاريخي بأعماده على المصادر الاولية والثانوية .

**رابعاً: الدراسات السابقة :**

**١- دراسات عن الثورات بصفه عامه :**

يتناول هذا المحور مجموعه من الدراسات حول الثورات في العالم بصفه عامه والثورات في الشرق الاوسط والمنطقه العربيه بصفه خاصه ، ومن خلال رصد تلك الدراسات التي تناولت الثورات بشكل عام نجد ان اغلبيه الدراسات جاءت موضحة أن الهدف الاساسي للثورات هو القضاء على الحرمان والفساد والظلم الاجتماعي وإحداث تغير سياسي ، لهذا سوف نستعرض اهم تلك الدراسات التي تناولت الظاهره الثوريه بمراحلها المختلفه وفي هذا الاطار تأتي دراسه كلا من :

**حيث كانت دراسة أمل كامل حمادة (٢٠٠٧) ،<sup>(٨)</sup> تهدف الى رصد الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة**

إلى الدولة ودراسة الفترة ما بعد عام ١٩٧٩ وطرح مستقبل النظام السياسي الإيراني نفسه كأحد القضايا الجديرة بالاهتمام بعد وفاه الإمام الخميني باعتباره الزعيم الراحل السياسي للثورة والتعرف على مفهوم الثورة بشكل عام وتقسيمه لعدده مباحث بشكل خاص وربط هذا المفهوم بعده اتجاهات . وللتعرف علي المنهجية

<sup>٨</sup> أمل كامل حمادة ، بعنوان الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة إلى الدولة ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٧ .  
جامعه القاهرة ، ٢٠٠٧ .

المستخدمة في تلك الدراسة نجد انه لم يكن من الممكن نتيجة تعقد الموضوع محل الدراسة الاعتماد على منهج واحد ، ومن ثم تم الاعتماد على ثلاثة مناهج رئيسية حسب ملائمتهم للظاهرة . ففي الجزء الأول الذي اهتم بدراسة العوامل التي أدت لحدوث الثورة الإيرانية فقد تم استخدام المنهج التاريخي وهو الأنسب للدراسة حيث يعنى هذا المنهج بدراسة وتتبع الظواهر السياسية في مكان معين في فترة زمنية معينة يتم تحديدها مسبقا لخدمة أهداف البحث ، وقد تم أيضا استخدام المنهج المقارن لتحليل أهم القضايا التي دار حولها الصراع السياسي بين القوى السياسية والقوى الدينية ، كما نجد أن الباحثة قد استخدمت منهج تحليل النظم الذي يعنى بتحليل المدخلات وعلاقتها بمخرجات النظام السياسي بالإضافة إلى دراسة بيئة النظام وتأثيرها على أداء النظام .

**وانتهت الدراسة إلى محاوله أوليه لبناء نموذج للظاهرة الثورية تتحدد من خلاله آليات الظهور والنجاح ثم كيفية الاستمرار والعوامل المؤثرة في المخرجات الثورية بعد ذلك .**  
- وقد فرقت الدراسة ما بين محددات قيام الثورة وعوامل نجاحها ورأت أن البيئة الموضوعية هي التي تمثل الجانب الأول . في حين انها قد أثبتت الدراسة في إطارها التطبيقي عن الحالة الإيرانية أن للجامعات الثورية الفعالة دورها الحيوي والمحوري في نجاح الثورة

وفي الاطار نفسه تأتي دراسته محمد السنوسى الداودى (٢٠١٤) <sup>(٩)</sup> التي حاولت التعرف على الاسباب التي ادت الى قيام الثورات فى الوطن العربى فى نهايه عام ٢٠١٠ وبدايه عام ٢٠١١ وقد سعت تلك الدراسة الى تقسيم تلك الاسباب الى سبب مباشر فى اندلاع هذه الاحتجاجات واسباب مرتبطه بالعامل الخارجى بمعنى انه ما جرى وما يجرى ما هو الا تنفيذًا لمخططات اجنبيه ، وقد اكد الباحث ايضا ان هناك سبب غير مباشر وهو فساد النخبه الحاكمه وتردى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعيه فى البلدان التلى قامت فيها الثورات وقد وصفه بأنه سبب داخلى وفى نفس الاطار نجد فريق اخر يؤكد هو الاخر على الدور الكبير للعامل الداخلى فى قيام هذه الثورات لكنه فى نفس الوقت لا ينكر دور الخارج وتأثيره للحفاظ على مصالحه فى الدول التى قامت بها الثورات . ، وفى ظل الجدل كان لا بد من الوقوف على حقيقه الدور الذى لعبه العامل الخارجى والتدخل الدولى فى رسم مسار الثورات العربيه بدايه من قيامها وحتى دوره فى رسم دولة ما بعد الثورة وقد استخدم منهج تحليل النظم ، ولذلك حاولت تلك الدراسة ان تأصل لها نظريه وهى ثوره التدخلات

وقد انتهت تلك الدراسة الى ان الباحث قد حصر تأثير التدخل الدولى على الثوره فى عده مكونات منها طبيعه الاهداف حيث انة على الرغم من ان الاحتجاجات كانت لها اهدافها الاصلاحيه فى البدايه الا ان وجود

محمد السنوسى الداودى ، بعنوان أثر التدخل الدولى على مسار الثورة الليبية ٢٠١١ ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعه القاهرة ، ٢٠١٤ .

العامل الدولي جعل هذه الاهداف تتجه نحو انهاء النظام والحديث عن مرحله ما بعد النظام كما انتهت الدراسه ايضا الى ان الدور الخارجى لا يمكن تناسى أثره ولكن فى نفس الوقت ليس هو المحدد الوحيد لكافه الظواهر التى تجرى على الارض فى ليبيا حيث ان هناك ادوار لفواعل آخرين من داخل ليبيا وفى إطارها الاقليمى .

## ٢- دراسات عن القوى السياسيه والاجتماعيه الدافعه للثوره المصريه :-

من خلال استقراء التراث البحثى الخاص بالقوى الاجتماعيه والسياسيه الدافعه لثوره المصريه اتضح للباحثه ندره فى الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع نظرا لحدائته حيث امكنا تصنيفها الى عده محاور حتى يتثنى للباحثه التعرف على تلك القوى ولكن كلا منها على حدى ولذلك فقد قامت الباحثه بتقسيم القوى الاجتماعيه والسياسيه الى حركات اجتماعيه وهذا بجانب وسائل الاتصال الحديثه باعتبارها احدى هذه القوى لذلك يمكن تقسيم هذا المحور الى عده محاور فرعيه لتتعرف على دور تلك القوى فى الثوره المصريه وهى كالاتى :-

### أ - دراسات عن الحركات الاجتماعيه فى مصر والوطن العربى:

وتشير تلك الدراسات الى الدور الذى لعبته الحركات الاجتماعيه فى قيام الثوره المصريه واسباب قيام تلك الحركات ومن امثله تلك الدراسات نجد دراسه :

حيث طرحت دراسه هويدا عدلى رومان (١٩٩٠) (١) بعض الاهداف التى سعت اليها وهى التعرف على الدور السياسى للحركة العماليه فى مصر من ١٩٥٢-١٩٨١ باستخدام مفهوم الدور السياسى للدلالة على انماط وديناميات التفاعل بين الحركة العماليه والسلطة السياسيه من ناحية، وبينها وبين التنظيمات السياسيه الشعبيه من ناحية اخرى، وقد اعتمدت الدراسه على عدة مداخل منهجيه ومنها المدخل التاريخى : فى تتبع التطور التاريخى للحركة العماليه منذ نشأتها. والمدخل البنائى الوظيفى لدراسة بنية الحركة العماليه وبنية التنظيم النقابى. وجاء المدخل القانونى او المؤسسى فى تناول التطور والبناء القانونى للتنظيم النقابى و. المدخل المقارن لتحليل اوجه الاستمرارية والتغير فى الحركة العماليه وقد توصلت الدراسه الى التعرف على مدى انطباق الاطار النظرى على الواقع المصرى. وفهم موقف النظام السياسى المصرى من التنظيمات الوسيطة وعلى وجه التحديد التنظيم النقابى والحركة العماليه.

هويدا عدلى رومان، بعنوان الدور السياسى للحركة العماليه فى مصر (١٩٥٢-١٩٨١)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه، جامعة القاهرة، ١٩٩٠،

وقد جاءت دراسة ( أحمد سيد حسين )<sup>(١١)</sup> حيث انها هدفت إلى تفسير أسباب ظهور الحركات السياسية داخل المجتمعات وهل هناك علاقة بين نشأة هذه الحركات والإصلاح السياسي داخل المجتمعات؟ وإلى أي مدى العلاقة بين هذه الحركات والإصلاح و وضع تصور لدى الحركات السياسية في الإصلاح بما يخدم أهداف المجتمع ككل في المقام الأول وذلك بصورة لا تخلق عداوا بين هذه الحركات والنظام السياسي القائم داخل الدولة وقد قام الباحث بدراسة حركة كفاية من حيث العوامل التي أدت لظهورها ومحددات تناميها والمعوقات التي جابهتها وما الدور الذي اضطلعت وما تزال تضطلع به في الإصلاح السياسي في مصر وما هي اجابيتها وسلبيتها وقد قام الباحث باستخدام اسلوب دراسة الحالة للوقوف على ظروف وملابسات مولد حركة كفاية وخصائص قيادتها وطبيعة علاقتهم البيئية، كما استخدم الباحث اقتراب تحليل النظم مما يساعد الباحث من دراسة المدخلات بمعنى المحددات او العوامل المسؤولة عن نشوء حركة كفاية والمخرجات التي تتمثل في خطاب و افعال حركة كفاية. والتغذية المرتدة وهي سلوك الحركة ازاء رد فعل الدولة والمجتمع. وقد اهتمت هذه الدراسة بدور الأحزاب المصريين في التنمية السياسية من خلال ثلاث محاور وهي دورها في المشاركة السياسية، وضع السياسة الاقتصادية، ودورها في تحقيق التكامل القومي وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك محدودية في دور الأحزاب كأطر للمشاركة الشعبية لعدد من الأسباب منها انشغال المواطنين بهمومهم الاقتصادية والاجتماعية وكذلك استمرار التقاليد الموروثة لتنظيم السياسي الواحد وضعف الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية وانعدام فرصه تشكيل أحزاب المعارضة للحكومة أو المشاركة في تشكيلها نظرا لأحكام الحزب الوطني الديمقراطي .

#### ب- دراسات عن دور وسائل الاتصال الحديثة في الثورة المصرية .

إن الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الفيس بوك على وجه التحديد هي الوسائل الأهم في التعرف على الحركات الاحتجاجية، وذلك للثقة في مصدقيه الصفحات، وللقائمين عليها ( الادمن ) والكشف عن الحقائق وإزالة الغموض، وقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دور ملحوظ في الثورة المصرية وذلك عن طريق الحشد ليوم ٢٥ يناير للتعبير عن رفض الوضع القائم ومحاولة إحداث تغيير عام في الدولة. فقد اهتمت معظم الدراسات التي تناولت دور وسائل الاتصال الحديثة في ثورة ٢٥ يناير بالتعرف على الدور الذي لعبته في الثورة وإلى أي مدى قد اسهمت في تشكيل القوى المحركة للثورة .

٥ احمد سيد حسين ،بعنوان الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي ( حاله حركة كفاية المصرية ) ، رسالة مقدمه لنيل درجة الماجستير ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعه القاهرة ٢٠٠٨ .

حيث طرحت دراسة **محمود حمدي عبد القوى (٢٠٠٩)** <sup>(١٢)</sup> والتي حاول فيها تحديد أبعاد الدور الذي يمكن أن تقوم به شبكات الاجتماعية كوسيط لتفعيل المشاركة السياسية من جانب الشباب ، وذلك بالتطبيق على الدعوة لإضراب أبريل ٢٠٠٩ وقد خلصت الدراسة إلى أن لا يوجد فروق بين الذكور والإناث في استخدام الفيس بوك لأغراض سياسية ولكن تبين وجود فروق بين ذوى المستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ويعد الاستخدام السياسي للفيس بوك هدفا أساسيا لدى الشباب خاصة أنه يتيح حرية الرأي والتعبير ويتيح درجة قوية من حماية الخصوصية نجد انها ايضا قد اتفقت مع دراسة **شريف احمد سعيد (٢٠١٠)** <sup>(١٣)</sup> من حيث الهدف حيث انها سعت ايضا الى التعرف على دور الشبكة الحالى والمحتمل فى المستقبل القريب فى الحياه السياسية المصريه بعد دراسته لمواقع الاحزاب والصحف وبعض المدونات السياسية واهدافها ومدى نجاحها ، والتعرف على الدور السياسى للانترنت فى مصر فى ظل تضاؤل الدراسات العربيه التى تناولت الانترنت من منظور اجتماعى وسياسى أما من حيث المنهج فقد تم الاستعانة بمنهج الاتصال السياسى لان للاتصال دور كبير فى العملية السياسية وتلعب الذاكرة دورا هاما فى استقلال وفعالية النظم وهى مصدر الهويه كما تم الاستعانة بمنهج تحليل المضمون لانها اداة منهجية للدراسة الكمية واختبار الفروض ودراستها حركيا والتعرف على مقاصد المتصلين . فقد توصلت تلك الدراسات الى التأكيد على اهمية الاصلاح السياسى والتعرف على اسباب الفجوة الرقمية بين العالم العربى والعالم المتقدم . والتعرف على دور الحركات الاحتجاجية المختلفة واثر الانترنت فى نمو هذه الحركات.

#### خامسا: السياق الاجتماعى المصرى قبيل ٢٥ يناير

كان قيام ثورة ٢٣ يوليو نتاجاً طبيعياً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى عاشتها مصر منذ ثوره ١٩١٩ بحصول مصر على درجة من الاستقلال الذاتى ظلت بريطانيا تتمتع فى ظلها بوجودها العسكرى فى مصر وبهيمنتها على أداة الحكم من خلال ممثلها فى مصر، وهو وضع خطير سعت القوى السياسية المصرية إلى التخلص منه عن طريق مفاوضات متصلة الحلقات مع بريطانيا لم تنجح فى تحقيق الاستقلال الوطنى المنشود، كما عجزت تلك القوى السياسية عن التوصل إلى علاج للمسألة الاجتماعية التى كانت قد بلغت حدها عند نهاية الحرب الأولى، وازادات تفاقماً نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات وأزمة الحرب العالمية الثانية وقد انعكس ذلك كله على حركة الجماهير المصرية التى تطلعت إلى نظام سياسى جديد يحقق الاستقلال بصورة أو بأخرى حتى جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ تعبيراً عن تلك التطلعات الشعبىة المشروعة، لتقيم نظاماً سياسياً جديداً . فإذا أردنا تحليل أسباب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نجد

محمود حمدي عبد القوى ، دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب ، دراسة تطبيقية على الشبكات الاجتماعية الافتراضية ، 12 المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر ، الجزء الثالث ، كلية الإعلام ، جامعه القاهرة ٢٠٠٩ .

شريف احمد سعيد ، بعنوان الانترنت وامكانيات الديمقراطية الرقمية فى مصر ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 13 جامعه القاهرة ٢٠١٠ .



أنها قد تعددت (٤) وقد اسهمت العوامل الداخلة والخارجية لثورة يوليو ١٩٥٢ على ظهور بعض القوى الاجتماعية كالحركة الاشتراكية والاحوان المسلمين وحزب مصر الفتاه وقد تشكل السياق الاجتماعى المصرى قبل الثورة فى غضون الكثير من الاحداث والتي بدأت بتولى جمال عبدالناصر السلطه ومرورا بالسادات ثم انتهاء بسقوط حسنى مبارك ويمكن تقسيم ملامح هذا السياق الى ثلاث حقب وهى كالاتى :

### أولاً: الحقبة الناصرية (١٩٥٤-١٩٧٠) :

مرت مصر بمراحل اقتصادية كثيرة تبعاً للتأثيرات التي تبناها كل رئيس تعرضت خلالها للإزدهار ثم الانهيار وإذا نظرنا إلى صورة الاقتصاد المصري عندما تولى جمال عبدالناصر السلطة عام ١٩٥٤ سعى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية فقد شهدت مصر في عهده نهضة اقتصادية وصناعية كبيرة، حيث كان الاقتصاد المصري عاجزاً بسبب ارتباطه بالمصالح الأجنبية عن طريق البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية في الصادرات والواردات، وكانت كل مرافق الاقتصاد المصري بيد الأجانب واليهود، لكن بدأ جمال عبد الناصر في اتجاه جديد للدولة نحو السيطرة على مصادر الإنتاج ووسائله من خلال التوسع وتأميم البنوك الخاصة والأجنبية العاملة؛ والشركات والمصانع الكبرى وإنشاء عدد من المشروعات الصناعية الضخمة وقد اهتم عبد الناصر أيضاً بالجوانب الاجتماعية حيث قام بإنشاء المدارس والمستشفيات، وتوفير فرص العمل لأبناء الشعب، وقام بتحديد الملكية الزراعية؛ حيث تم تحديدها بمائتي فدان ومن بعدها امتلك الفلاحون المصريون الأراضي التي يزرعونها لأول مرة، ومنح كل مزارع خمسة أفدنة زراعية وهو ما يسمى بقانون الإصلاح الزراعي مما ساعد في ازدهار الزراعة في عصره؛ وتوج ذلك كله ببناء السد العالي الذي يعد أهم وأعظم الإنجازات على الإطلاق حيث حمى مصر من أخطار الفيضانات كما أدى إلى زيادة الرقعة الزراعية بنحو مليون فدان، بالإضافة إلى ما تميز به باعتباره المصدر الأول لتوليد الكهرباء في مصر وهو ما يوفر الطاقة اللازمة للمصانع والمشروعات الصناعية الكبرى، وقد حاول عبد الناصر تطبيق الفكر الاشتراكي على المجتمع المصري وذلك من خلال تدوير الفوارق بين الطبقات وسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وعلى السلطة السياسية، بتأكيد سيادة تحالف قوى الشعب العاملة، والعدالة التوزيعية والتخطيط القومي الشامل كما سعى إلى القضاء على السيطرة المعتدية من الخارج وحاول القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم. (٥)

وإذا نظرنا إلى تحليل تلك الحقبة نجد أنها قد مرت أيضاً بالعديد من الأزمات المتمثلة فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإذا نظرنا إلى طبيعة الوضع السياسى نجد أن عبدالناصر قد اصطدمت سياساته الخارجية والداخلية بشكل متزايد مع المصالح الإقليمية لكل من المملكة المتحدة وفرنسا وذلك من خلال تأميم قناة السويس، ورأت فرنسا وانجلترا (وهما أكبر دولتين مساهمتين فى شركة قناة السويس) ، فقد اعتبروا أن تأميم قناة السويس عملاً عدائياً من الحكومة المصرية، فقد كان عبدالناصر يدرك مخاطر هذا القرار من احتمال التدخل العسكرى فى هذا الأمر إلى أن وصل الأمر إلى العدوان الثلاثى على مصر مما ترك أثر كبير على طبيعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من تدهور مستوى المعيشه وغلاء الأسعار وقد

١٢ رؤوف عباس حامد ،أربعون عاما على ثورة يوليو مرجع سبق ذكره ،،ص ١١

١٣ محمد السعيد إدريس (محرر)، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢: دراسات فى الحقبة الناصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة ، ٢٠٠٣،ص٢٣٤

انعكس ذلك أيضاً على الصحة والتعليم، فقد شمل التدهور جميع النواحي الحياتية فقد كان ذلك نتاجاً طبيعياً للحروب التي دخلت مصر فيها بداية من حرب ١٩٦٧ إلى حرب الاستنزاف في ١٩٦٨ إلى أن توفي عبد الناصر عام ١٩٧٠.<sup>(١٦)</sup>

وبالرغم من ذلك فقد شهدت فترة ما بين (١٩٥٢-١٩٧٠) تحولاً سياسياً هدف إلى توطيد الاستقلال السياسي وتعزيز السيادة، والبحث عن طريق للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكان لظهور عدة قوى جديدة دوره في تركيز الاهتمام بقضايا التحرر والقومية والوحدة والتنمية، عبر أنظمة الدولة ومؤسساتها السياسية والقانونية والإدارية وقد خلقت تلك الظروف تصاعداً للقوى الليبرالية وفئات وسطى نشطة كان يصعب بدونها إنجاز أهداف تلك القوى الحاكمة وتجسيد أفكارها، وقد ركزت التيارات والشخصيات السياسية البارزة (الليبرالية - القومية - الاشتراكية) اهتمامها على إجراء الإصلاحات التدريجية الواسعة لترسيخ القومية وبناء مخطط إصلاح اقتصادي - اجتماعي - تعليمي، يضمن المساواة والعدالة كطريق للنهضة، إلى أن وضعت حرب ١٩٦٧ بداية لمرحلة تالية.<sup>(١٧)</sup>

### ثانياً: الانفتاح الاقتصادي (١٩٧١-١٩٨١):

وهي الفترة التي حكم فيها الرئيس أنور السادات مصر، وقد شهدت العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية التي لحقت بمؤسسات الدولة وبالأفكار السائدة في نظامه وبتوازناته الاجتماعية وبتحالفاته الدولية. وعلى سبيل المثال انتقل اقتصادياً من مفهوم التخطيط القومي الشامل إلى الاعتماد على حركة السوق في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسياسياً من مفهوم التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية المقيدة، حيث إن المشكلة السياسية في مصر تبلورت بشكل واضح خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨١ التي تمثلت أساساً في الصراع بين نمطين وتيارين من التفكير والسلوك والممارسات. تيار سلطوي نما في إطار التنظيم السياسي الواحد وفي وجود فلسفة عامة واحدة مهيمنة ورأي سياسي سائد لا تعارضه آراء أو اتجاهات أخرى، وتيار ديمقراطي يدعو إلى تعددية سياسية حقيقية وإلى حوار بين التيارات والأفكار المختلفة، وافصحت هذه المشكلة عن نفسها في عدد من المجالات حيث وجد نتيجة ازدياد حركة الأحزاب السياسية وممارستها لدورها السياسي في المجتمع وفي مجلس الشعب، وبدأت الأغلبية الحاكمة في تضيق قنوات المشاركة السياسية ومحاصرة نشاط الأحزاب المعارضة، فقد كان من شأن استفتاء مايو ١٩٧٨ قيام حزب الوفد بتجميد نشاطه، وكان من شأن ملاحقة نشاط حزب التجمع والمصادرة المستمرة لصحيفته الأسبوعية "الأهالي" أن قام الحزب بحصر نشاطه داخل مقاره، والتوقف عن إصدار جريدته، وفي أغسطس ١٩٨١ تمت مصادرة جريدة الشعب التي تصدر عن حزب العمل والتضييق على قنوات التعبير السياسي في النقابات المهنية والذي أخذ شكلاً صارخاً في القيام بحل مجلس نقابة المحامين المنتخب وتعيين مجلس نقابة آخر.<sup>(١٨)</sup>

<sup>١٤</sup> انظر: عبد المنعم منيب، عبدالناصر والإسلام بتاريخ ٢٤/٧/٢٠١٦، متاح على الرابط الآتي :

<https://ar.islamway.net/article/63641/%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85> تاريخ الدخول

٢٠١٨/١/١٢ الساعة ٣ عصراً.

<sup>١٥</sup> انظر: نجوى حسين خليل، (محرر)، ثورة ٢٥ يناير وتيارات الفكر الاجتماعي والسياسي في مصر، المؤتمر السنوي الرابع عشر: مصر في مفترق الطرق ما بين الحاضر والمستقبل، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٣٠٧.

<sup>١٦</sup> على الدين هلال، تطور النظام السياسي المصري، ازيمات نظام الحكم في عهد السادات، بتاريخ ١١/١١/٢٠١١ متاح على الرابط التالي :

كما قام النظام السياسي في ذلك الوقت بتعقب الآراء المخالفة وقيام المدعى العام الاشتراكي بالتحقيق مع بعض المفكرين والسياسيين حول أفكارهم فيما يسمى بالتحقيق السياسي أو المحاكمة السياسية ، وهو ما فتح الباب أمام نوع من الإرهاب الفكري وأعاد إلى الأذهان فترة المكارثية الكئيبة في التاريخ الأمريكي وسعى الحزب الحاكم – حزب مصر ثم الحزب الوطني إلى التفرد والسيطرة على وسائل الإعلام المملوكة للدولة وعلى مناصب المحافظين ورئاسة اللجان البرلمانية الدائمة بمجلسي الشعب والشورى .

مع أن بداية السبعينيات شهدت رفع شعارى دولة المؤسسات وسيادة القانون وتساعد الآمال فى أن تقوم المؤسسات السياسية المختلفة كمجلس الشعب والوزارة والأحزاب، فقد شهد النصف الثانى من حقبة السبعينيات إضعافاً لدور المؤسسات. فأحزاب المعارضة حوصرت، أما حزب الأغلبية الذى تكون عام ١٩٧٦- حزب مصر العربى الاشتراكي فقد انتقلت غالبيته من أعضاء البرلمان بين عشية وضحاها إلى الحزب الوطنى الديمقراطى الذى أنشأه رئيس الجمهورية فى ١٩٧٨ .

وقد حدثت أزمة الحياة الحزبية فى مصر وتحددت من خلال هذه الفترة فى جانبين :

أولهما : أن الأحزاب السياسية الشرعية لم يسمح لها بالنشاط والتعبير عن وجهات نظرها فى إطار القانون .  
ثانيهما : أنه قد ظلت قوى اجتماعية وتيارات سياسية وفكرية هامة خارج إطار هذه الأحزاب .

ومع اهتزاز شرعية النظام السياسى حيث إنه ليس مجرد قواعد دستورية وتنظيمات حكومية وإدارية فحسب وإنما يتضمن بعداً اقتصادياً واجتماعياً مهماً، فالنظام السياسى هو فى جوهره أداة لتوزيع الموارد المتنافس عليها بين الشرائح الاجتماعية المختلفة . فحجم الموارد المخصصة للتعليم أو الصحة أو التصنيع مثلاً يكشف عن الأولوية الحقيقية للنظام الحاكم، كما يكشف عن ذلك سياساته الضريبية ومدى الإعفاءات التى يقرها لمحدودي الدخل وحجم الضرائب التصاعدية التى تفرض على القادرين والأغنياء<sup>(٩)</sup> .

ففى السنوات الأخيرة من السبعينيات تبلورت الجماعات والتنظيمات الإسلامية كحركة واسعة النطاق وبالذات بين طلبة الجامعات. والأمر الذى لا شك فيه أن ظهور هذه الجماعات هو نتاج بيئة اجتماعية ذات خصائص ومواصفات محددة لعل أبرز خصائصها " وضع الأزمة التى تظهر تلك الحركة كحل لها وفى وجود البيئة الحاضنة لتلك التيارات والحركات ، وفى مصر تضافرت جهود وقوى عديدة لإيجاد البيئة التى أفرزت هذه الجماعات وقد استخدم جهاز الدولة خلال حقبة السبعينيات سلاح الدين لتبرير شرعية بعض سياساته من ناحية ، ولضرب القوى السياسية المناوئة له من ناحية أخرى فغير خاف أن بعضاً من أجهزة الدولة تعاون مع الجماعات الدينية فى بداية السبعينيات فى الجامعات ودعمها كعنصر توازن مع التيارات الناصرية واليسارية المعارضة والتى مثلت التيار السياسى الغالب وقتذاك ، كما أنه غير خاف أن المعارضة السياسية اتهمت مراراً وتكراراً بالإلحاد حتى صارت تهمة الإلحاد جزءاً من قاموس التعامل السياسى

<sup>٩</sup> <https://www.elsyasi.com/articles/697/> تاريخ الدخول ٢٦/٣/٢٠١٨ الساعة ٣ صباحاً .

<sup>١٧</sup> نجوى حسين خليل (محرر) ، ثورة ٢٥ يناير وتيارات الفكر الاجتماعى والسياسى فى مصر ، المؤتمر السنوى الرابع عشر : مصر فى مفترق الطرق ما بين الحاضر والمستقبل ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٣٠٧-٣٠٨

للحكومة مع المعارضة . كما جاءت أيضًا قسوة الظروف الاجتماعية من أزمات إسكان ، ونقل ، ومواصلات ، وغذاء، وارتفاع أسعار ووطأة ذلك على الطبقات الفقيرة ثابتة الدخل في الوقت الذي برزت فيه طبقة ثرية جديدة ، ومصدر ثروتها غامض وأسلوب تعاملها مع جهاز الدولة مريب ومشبوه . هذا الوضع الاجتماعي بالإضافة إلى عملية التطور داخل المجتمع التي ارتبطت بسياسة الانفتاح والتي قرنت أحيانًا التحديث بالتغريب أدت إلى مزيد من الاغتراب النفسي والمعنوي لدى قطاع من الجيل الجديد ، وعم من هذا الاغتراب شلال الهجرة الذي يقذف إلى العواصم كل عام بالآلاف من شباب الريف والذي ترتب عليه صدام بين نظامين للقيم ، لذلك قد اتفق كل هذا مع قضايا نظرية الحرمان النسبي أي أنه كلما زاد الحرمان كلما تدهورت شرعية النظام السياسي، لذلك كلما تضافرت سبل الحرمان وتآكل القدرة كلما شعر المواطن بالقهرة والحرمان .<sup>(٢٠)</sup>

ويمكن تلخيص تلك الحقبة في عدة نقاط وهي : ظهور قوة سياسية واجتماعية جديدة في أوائل السبعينيات طرأت تحولات مهمة في ميادين الاقتصاد والسياسة، أبرزها إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تعتبر مركز القوة الجديدة والدعاية لها، بعد أن كانوا منذ فترة بسيطة النضال من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والديمقراطية للبلاد وتولت مجموعة منهم زمام الحكم، ومع تعقد الأوضاع المعيشية، وعجز النظام عن الحفاظ على الاستقلال الحقيقي للبلاد، وإنجاز مشاريع للتنمية، وغياب الديمقراطية، وتوطد البيروقراطية وانقسام نخبة المثقفين، تجلى السخط والاستياء الشعبي في صورة نمو متصاعد للتيارات الإسلامية بفرعها المحافظ - المجدد؛ ليصبح الشعار المرفوع في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) الإسلام هو الحل.<sup>(٢١)</sup>

### ثالثا: نظام مبارك (١٩٨٢ - ٢٠١٠) :

لقد شهدت الفترة الأخيرة من حكم مبارك عدة أزمات اقتصادية متلاحقة ، مثلت تهديداً حقيقياً للفئات العريضة من الشعب (متوسطة- فقيرة ) كان أخطرها زيادة نسبة البطالة إلى ٢٢%، والفقير إلى ٤٠% والأمية التي بلغت حوالي ٤١٪، من تعداد السكان فضلاً عن تواجد حوالي ١٢ مليون مصري يعيشون في العشوائيات لذا لم يكن غريباً أن تحتل "العدالة الاجتماعية" المرتبة الأولى للخطاب السياسي الرسمي رئاسي- أو وزاري في ضوء تلك الأوضاع عامة. فجاءت بيانات الحكومة المتتالية تعلن عن تبينها لخطط وسياسات برامج هادفة لتحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي، منها برامج دعم مباشر لمجموعة سلع غذائية أساسية، توفير خدمات لازمة - المناطق المحرومة "مياه الشرب - الصرف الصحي" ورعاية الفئات الفقيرة لتحقيق التوازن بين الطبقات.. إلخ. والمتتبع للخطط والبرامج التي تهدف لحل مشكلات ملحة يمكنه رصد النزاعات حول أولويات القضايا، وغموض آليات التنفيذ، بسبب الاتجاه نحو تركيز سلطة الدولة من أيدي المجموعات الأقوى سياسياً. ووفقاً لمركز وقوة هذه الفئة أو المجموعة السياسية تتحدد التوجهات والممارسات الفعلية لصالح هذه القوى التي لا تفتقد فقط القدرة على تقديم حلول متكاملة للمجتمع ولكي يمكننا فهم طبيعة

<sup>٢٠</sup>علي الدين هلال ، تطور النظام السياسي المصري ،أزمات نظام الحكم في عهد السادات، بتاريخ ١١/١١/٢٠١١ متاح على الرابط التالي :

<https://www.elsyasi.com/articles/697/> تاريخ الدخول ٢٦/٣/٢٠١٨ الساعة ٣ صباحاً

<sup>٢١</sup>نجوى حسين خليل (محرر)، ثورة ٢٥ يناير وتيارات الفكر الاجتماعي والسياسي في مصر، المؤتمر السنوي الرابع عشر : مصر في مفترق الطرق ما بين الحاضر والمستقبل ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٣٠٨

السياق الاجتماعي المصري قبل ثورة ٢٥ يناير كان لا بد من استعراض طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية<sup>٢٢</sup>

ومن خلال سرد للحقب التي سبقت ثوره ٢٥ يناير بداية من الخمسينيات مروراً بفترة السبعينيات وبداية تشكل النظام الرأسمالي في مصر وما ترتب عليه من تغير في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونهاية بسقوط حكم مبارك في عام ٢٠١١ ولذلك يمكن تقسيم ذلك إلى ثلاث عناصر :

أولاً: الأوضاع السياسية ودورها في تفسير ثورة ٢٥ يناير  
ثانياً: الأوضاع الاقتصادية ودورها في تفسير ثوره ٢٥ يناير  
ثالثاً: الأوضاع الاجتماعية ودورها في تفسير ثوره ٢٥ يناير

**أولاً: الأوضاع السياسية ودورها في تفسير ثوره ٢٥ يناير :**

يشغل العامل السياسي حيزاً كبيراً في محاولات التفسير المختلفة الكامنة وراء اندلاع ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١ ، فهو سبب محوري لا يمكن إغفاله عن التساؤل الرئيسي للدراسة لماذا ثار ملايين المصريين في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية على نظام حكم الرئيس حسني مبارك ، ولماذا تراكم هذا الغضب حتى انفجر يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ . وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن هذا التساؤل من خلال القراءة المتعمقة للسياسة التي اتبعتها النظام السياسي المصري من ١٩٨١ ل ٢٠١١ وانعكاساتها على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المصري ومع تنامي الوعي السياسي لدى المجتمع حاول هذا الاختلال الموجود بين ما يرجوه الشعب من النظام وما لا يستطيع النظام تحقيقه من مظاهر للتداول السلمي للسلطة وتقاسمها بين جميع الأطياف السياسية وتعهدتها تهميش واستبعاد القوي السياسية والمدنية الراجعة في المشاركة السياسية وأن النظام لا يستجيب بالشكل المطلوب بالمطالب الشعبية ويطالبها بالتأجيل أو الرفض ، تأكد الشعب من استمرار النظام في تشويه مظاهر الحياة السياسية خاصة مع بروز بعض مظاهر الفساد السياسي من التزوير الواضح للانتخابات عام ٢٠١٠ ، وتزايد ظاهره تزواج السلطة بالمال ، وتفشي الفساد الإداري والمالي ، والاتجاه نحو توريث الحكم مما دفع إلى تزايد عدم الرضا الشعبي (٢٣) وفي مقابل ذلك تزايدت الحركات الاجتماعية والاحتجاجية المطالبة بتحسين الأوضاع ومثلت أحد المدخلات الجديد للنظام ، وقد كان ينبغي للسلطة الحاكمة أن تتعامل مع هذه المطالب بإيجابية لتعيد التوازن المفقود للمجتمع لكن جاءت مخرجات النظام عكس ذلك تمامًا لما قامت به من سياسات تهدف لقمع الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وزيادة الفجوة بين الشعب والنظام الحاكم وهو ما أدى إلى ظهور وضع اختلال التوازن النسقي نتيجة فشل النظام في التكيف مع المتغيرات الجديدة ، مع وجود محفز للتغير مثل تجربة الثورة الفرنسية وإمكانية التغيير والقدرة على النجاح مما أدى في النهاية إلى ظهور الوضع الثوري ويمكن تقسيم هذا إلى عدة عناصر: ١- الطابع السلطوي للنظام السياسي ٢ - الفساد السياسي للنظام الحاكم ٣- الحراك السياسي في المجتمع.

<sup>٢٢</sup> سمير عباس، السقوط من التاريخ: مبارك وعصره بين الاقتصاد والسياسة، ب.ن، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٠

<sup>٢٣</sup> ياسمين أحمد محمود، مداخل تفسير الظاهره الثورية ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ٢٠١٦، ص ٩٥

**ثانياً: الأوضاع الاقتصادية ودورها في تفسير ثوره ٢٥ يناير:**

مما لا شك فيه أن السياسات الاقتصادية التي ينتهجها أي نظام حاكم تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير لأنها تؤثر وبشكل مباشر على حياة المواطنين ومستقبلهم. وإذا ألقينا الضوء على أهمية الأسباب الاقتصادية في تقديم تفسير لاندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر من خلال التعرف على الوضع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المتبعة في مصر قبل اندلاع ثورة ٢٥ يناير وتحليل أهم مظاهرها حيث مرت مصر بمراحل زمنية مختلفة وشهدت تبني توجهات اقتصادية مختلفة باختلاف تلك الفترات وذلك منذ فترة احتلالها وحتى السنوات الأخيرة قبل ثورة ٢٥ يناير، وقد أثر ذلك بشكل مباشر على أيديولوجية التنمية المتبعة في كل فترة زمنية منها. وكذلك أثر على السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها النظام الحاكم لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكنه فشل نتيجة عدة أسباب يمكن تلخيصها في عدة نقاط وهي :

- ١- عدم العدالة في التوزيع ٢- ارتفاع معدلات البطالة ٣- ارتفاع معدلات الفقر ٤ - تزواج السلطة والثروة
- ٥- الفساد المالي والإداري وتبعاته الاقتصادية والاجتماعية

**ثالثاً: الأوضاع الاجتماعية ودورها في تفسير ثوره ٢٥ يناير:**

عند دراسة منظومة القيم والأوضاع الاجتماعية للمجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ نجد أن المجتمع المصري قد شهد عدة تطورات كبيرة وتغييرات في بنيته وطبقاته عبر السنوات ، وكانت السمة الغالبة له هي انقسامه بين أقلية كانت تستفيد من النظام القائم غير مكترثة بتدهور الأوضاع المعيشية وتفشي الفساد في كافة النواحي ومختلف المستويات ، وما بين أغلبية تشكو من كثرة المعاناة بسبب تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وظلت هذه الأغلبية تعاني في صمت ، وقد تعددت أسباب اللجوء إلى هذا الصمت وذلك إما نتيجة الخوف من بطش السلطة أو فقدان الأمل من وجود قنوات للتعبير عن مطالب الشعب وطموحاته ، وحتى في حالة وجودها فكان هناك عدم ثقة في إمكانية حدوث أي تغيير أو استجابة لهذه المطالب .<sup>(٢٤)</sup>

**سادساً : خريطة القوى الاجتماعية الدافعة لثورة ٢٥ يناير :**

يمكن تقسيم القوى الدافعة لثورة ٢٥ يناير إلى قوى سياسية وتشمل الحركات الاحتجاجية الشبابية والاحزاب السياسية وقوى دينية متمثلة في جماعه الإخوان المسلمين والقوى الدينية السلفية وقوى مدنية وتشمل منظمات المجتمع المدني واللاحركات اجتماعية والعمال والنقابات العمالية .

**سابعاً : تداعيات ثورة ٢٥ يناير على المجتمع المصري :**

وعلى الرغم من أن الثورة قد استطاعت إسقاط النظام ورموزه إلا أنها لم تستطع تحقيق الكثير من أهدافها خاصة في ضوء الأحداث التي حدثت فيما بعد خلال فترة حكم الإخوان المسلمين ، ورغم ذلك يمكننا رصد عدد من النتائج التي يمكن البناء عليها مستقبلاً وهي كالآتي :

<sup>٢٤</sup> فاطمة زكي ، " منظومة القيم الثقافية قبل وبعد الثورة " ، مجلة الديمقراطية ، السنة الحادية عشرة، العدد ٤٣ ، يوليو ٢٠١١ ، ص١٧

- ترسيخ ثقافة الاحتجاج كآلية شرعية للشعب يستخدمها في الوصول إلى تحقيق مطالبه داخل المجالات الاجتماعية المختلفة على السواء كالمجال السياسي والمجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي العام .
- إسقاط تحالف رجال المال والسلطة، عبر إقصائهم من المشاركة في الحكومة الانتقالية ، وعبر اعتقال بعض رموز النظام وتقديمهم للمحاكمة في قضايا فساد سياسي واقتصادي وأمني .
- أكدت الثورة المصرية على تعاضم الدور السياسي والحقوقى المدني على حساب الأيديولوجي ولقد أظهرت الثورة المصرية أن الإسلاميين هم قوى مهمة ، ولكن ليست الوحيدة .<sup>٢٥</sup>
- أن لا سيادة لفرد أو لقلّة على الشعب ، واعتبار الشعب مصدر السلطات يفوضها دورياً عبر انتخابات دورية فاعلة وحرّة ونزيهة .<sup>٢٦</sup>
- القضاء على مبدأ التوريث الذى كان يعد من الأهداف الأساسية للأسرة الحاكمة ولبعض رجال النظام السابق .
- الشعب مصدر السلطات نصاً وروحاً وعلى أرض الواقع ، فنظام الحكم الديمقراطي يعبر عن تقرير المصير .<sup>٢٧</sup>
- إسقاط فعالية الحزب الحاكم عبر الضربات التى وجهها المتظاهرون إليه فى مختلف المناطق فى مصر وتقديم لبعض قيادات الحزب إلى المحاكمة فى قضايا فساد .
- توجيه ضربه مباشره وقويه للمنظومة الأمنية التى كان يعتمد عليها النظام الحاكم بشكل كبير فى إداره شئون البلاد ، وكانت من الأسباب المهمة للاحتقان المجتمعي والسياسي والتفوق عليها فى محاولاتها لإفشال الثورة .
- إتاحة المجال العام أمام القوى السياسية المختلفة للمشاركة فى الحياة السياسية مع ظهور عدد من الأحزاب السياسية الجديدة .
- وصول القوى الدينية للحكم وخاصة جماعة الإخوان المسلمين وسيطرتهم على المناخ السياسي .
- إقرار مبدأ **المواطنة** باعتبارها مصدر الحقوق والواجبات وهنا يجب أن تكون الحقوق السياسية شاملة للأغلبية العظمى من المواطنين على الأقل دون إقصاء لأية جماعة أو أغلبية أو حرمانها من امتلاك متطلبات ممارسة حقوق المواطنة وأداء واجباتها ، مع ضمان الحقوق والحريات دستورياً وقانونياً وقضائياً .
- تداول السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية سلمياً وفق آلية انتخابات حرة ونزيهة وفعالة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل بوجود شفافية تحد من الفساد والإفساد والتضليل واستغلال النفوذ العام فى العملية الانتخابية .<sup>٢٨</sup>

<sup>٢٥</sup> خالد كاظم ، الثورة والدولة والمجتمع ، (محرر) ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية (المركز الاجتماعي) ، القاهرة ٢٠١٣ ص٣٨-٣٩

<sup>٢٦</sup> خالد كاظم ، مرجع سابق

<sup>٢٧</sup> على خليفه الكواري ، نحو مفهوم جامع للديمقراطية فى البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربى ، العدد (٣٣٨) ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ابريل ٢٠٠٧ ، ص٤٤ .

<sup>٢٨</sup> أحمد زايد ، تحديث البنية الثقافية كمدخل للتنمية ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٣١ ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٨ ص٨١ .

- إسقاط ركائز النظام الحاكم عبر إسقاط الرئيس وبالتالي رمز النظام ، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمهام الحكم طيلة الفترة الانتقالية.<sup>٢٩</sup>

---

<sup>٢٩</sup> على خليفه الكواري ، مرجع سابق .





- ١٧- ياسمين احمد محمود، مداخل تفسير الظاهرة الثورية، رساله ماجستير ، جامعه القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ٢٠١٦ .

### الملخص العربي

لعبت الثورات دورًا كبيرًا في تاريخ الشعوب حيث إنها كشفت عن طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها أي مجتمع قبل القيام بالثورة وقد تبين من خلال استقراء التراث البحثي للثورات أن الظلم والقهر والحرمان أهم أسباب القيام بالثورات على مر العصور وقد سعت الدراسة إلى التعرف على طبيعة السياق الاجتماعي المصري قبل ثورة ٢٥ يناير وخريطة القوى المحركة لثورة ٢٥ يناير مع التعرف على أهم نتائج ثورة ٢٥ يناير . وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أدى إلى ظهور بعض القوى المحركة لثورة ٢٥ يناير .

٢- ظهور عدد من الحركات الاحتجاجية التي خلقت نوعًا من الحراك السياسي داخل المجتمع مثل حركة كفاية و٦ إبريل وقدرتها على الحشد والتعبئة .وقدرة وسائل الاتصال الحديثة على الحشد والتعبئة لثوره ٢٥ يناير من خلال مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر مثل صفحة كلنا خالد سعيد وغيرها .

٣- ظهور فئات جديدة للتظاهر الذي أشار إليها أصف بيات وهم الزاحفون الجدد الذين افترشو رصيف مجلس الشعب وهم الذين قاموا بالزحف الهادئ ومشاركة القوى الدينية في أحداث ثورة ٢٥ يناير بميدان التحرير في أول أيام الثورة لنشر أفكار الخروج عن الحاكم حرام وضرورة عودة المتظاهرين لمنازلهم

## Abstract

Revolutions played a great role in the history of the peoples as they revealed the nature of the social, economic and political conditions experienced by any society before the revolution. It was revealed by extrapolating the research heritage of the revolutions that oppression, oppression and deprivation are the main reasons for revolutions throughout the ages. The study sought to identify the nature of the Egyptian social context before the revolution of 25 January and the map of the dynamics of the revolution of 25 January with the identification of the most important results of the revolution of January 25. The study reached several results, the most important of which:

- 1- The deterioration of economic, social and political conditions led to the emergence of some of the driving forces of the revolution of 25 January.
- 2-The emergence of a number of protest movements that created a kind of political mobility within the community, such as the movement of Kifyah and April 6 and its ability to mobilize and mobilized. The modern means of communication on the mobilization and mobilization of the revolution on January 25 through social networking sites such as Facebook and Twitter.
- 3 - The emergence of new categories of the demonstration referred to by Asif Bayat, the new crawlers who paved the sidewalk of the People's Assembly, who marched in the quiet and participation of religious forces in the revolution of January 25.